قواعد

أهل السنة و الجماعة

في باب

الأسماء و الصفات

عبد اللهِ بن مُحمّد الجهني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي له الأسماء الحسنى ، وله الصفات العلى ، وله سبحانه من كل كمال أعلاه ، ومن كل وصف أزكاه ، ومن كل جلال أوفاه ، ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير .

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، تعالى عن النظراء والأمثال .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وصفيه من خلقه ومصطفاه ، صل اللهم عليه ، وعلى آله وصحبه ، ومن والاه ، وسلم تسليماً مزيداً أما بعد :

فهذه رسالة صغيرة مختصرة ، مضمنة لقواعد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات ، ليس لي فيها إلا جمع كلام أهل العلم وتقريبه للطالبين .

وهذه القواعد مقسمة على ثلاثة أقسام :

١. قواعد خاصة بباب الأسماء .

٢. قواعد خاصة بباب الصفات .

٣. قواعد مشتركة بين الأسماء والصفات .

أسأل الله أن يجعل فيها النفع والفائدة ، وأن يرزقنا الإخلاص والقبول .

والله أعلم ، وصل اللهم على نبينا محمد ، وآله وصحبه ، ومن تبعهم ، وسلم تسليماً كثيراً .

بسم الله الرحمن الرحيم

إن من أشرف العلوم على الاطلاق : العلم بالله عز وجل ، والتعرف عليه ، بمعرفة أسمائه وصفاته .

ولما كان الإيمان بالله أحد أركان الإيمان الستة التي لا يصح إيمان عبد إلا بتحقيقها ، ولا يتحقق الإيمان بالله إلا بالإيمان بأسماء الله عز وجل وصفاته على وفق مراد الله ، كانت معرفة ذلك من أسنى المطالب ، وأشرف المقاصد .

وإن من الجهل الفاضح أن يقضي الإنسان عمره في تعلم أمور كثيرة شرعية ، وغير شرعية ، ثم يكون من أجهل الناس بربه ، وما له من صفات الجلال والكمال .

وإن من التقصير البين أن تحيط نعم الله بالعبد صباح مساء ، وهو في غفلة عن مشاهدة ذلك ، فلا يلتفت لحفظ الله له في كل لحظة ، ولا لستر الله عليه وهو يعصيه ، ولا لإمداد الله له بالصحة والعافية والمال و...

إن الإيمان بأسماء الله وصفاته على الحقيقة يجعل العبد دائم المراقبة لله تعالى ، فلا يغيب عنه لحظه علم الله بالسر وأخفى ، وأنه السميع البصير ، الذي لا تخفى عليه خافية .

ويجعله يعيش بين الخوف والرجاء ، فينظر إلى سعة رحمة الله ، وحلمه ، وواسع مغفرته ، فتطمع نفسه بتلك المكارم ، ويحسن الظن بربه .

ويطالع ما وصف الله به نفسه من أنه شديد العقاب ، وأنه يمكر بالماكرين ، ويكيد للكائدين ، فيخشى من ذلك .

ومن ثمرات التعرف على أسماء الله وصفاته : أن العبد يعرف قدره وحجمه ، فلا يتعالى ولا يتكبر .

ولذا فإن العناية بهذا الباب من أعظم الأسباب لحياة القلب ، وزيادة الإيمان ، ولهذا كانت آي القرآن أكثرها في هذا الباب لمن تدبر ذلك .

يقول ابن تيمية : والقرآن فيه من ذكر أسماء الله وصفاته وأفعاله أكثر مما فيه من ذكر الأكل والشرب والنكاح في الجنة ، والآيات المتضمنة لذكر أسماء الله وصفاته أعظم قدراً من آيات المعاد ، فأعظم آية في القرآن (آية الكرسي) المتضمنة لذلك ، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم عن النبي ﷺ أنه قال لأبي بن كعب : أتدري أي آية في كتاب الله أعظم ؟ قال (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) فضرب بيده في صدره وقال : ليهنك العلم أبا المنذر .

وأفضل سورة (سورة أم القرآن) كما ثبت ذلك في حديث أبي سعيد بن المعلى في الصحيح قال له النبي ﷺ : إنه لم يترل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها ، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته .

وفيها من ذكر أسماء الله وصفاته أعظم مما فيها من ذكر المعاد .

وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ من غير وجه أن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن .

وثبت في الصحيح أنه بشر الذي كان يقرأها ويقول : إني لأحبها لأنها صفة الرحمن ، بأن الله يحبه . فبين أن الله يحب من يحب ذكر صفاته سبحانه وتعالى ، وهذا باب واسع أ.هـ

إن من المؤسف أن تكون دراسة هذا الباب العظيم ردة فعل لأقوال المنحرفين في هذا الباب من طوائف أهل البدع والضلال ، بعيداً عن معايشة آثار تلك الأسماء والصفات .

وقد كان السلف الصالح يعيشون ظلال تلك المعاني دون التقعر والتعمق فيما لا يعنيهم .

سمع أعرابي النبي ﷺ يقول (يضحك ربنا) فقال الأعرابي : لا نعدم الخير من رب يضحك .

وفي قصة المجادلة قالت عائشة : سبحان من وسع سمعه الأصوات ، إني لفي الحجرة وإنه ليخفى علي بعض حديثها!

عقيدة أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات :

١. الإيمان بما ثبت في نصوص القرآن والسنة إثباتًا ونفياً .

٢. إثبات صفات الله على الحقيقة ، مع نفي التشبيه بصفات المخلوقين .

وعبارتهم المشهورة في الصفات الثابتة (تثبت هذه الصفة لله على ما يليق بجلاله وعظمته) .

٣. إثبات صفات الله على الحقيقة ، مع نفي أربعة أمور ، وهي (التحريف ، والتعطيل ، والتكييف ، والتمثيل) ويأتي الكلام عليها إن شاء الله عند شرح الواسطية .

قال ابن تيمية في منهاج السنة : وطريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل ، إثبات بلا تمثيل ، وتتريه بلا تعطيل ، إثبات الصفات ، ونفي مماثلة المخلوقات ، قال تعالى (ليس كمثله شيء) فهذا رد على الممثلة (وهو السميع البصير) رد على المعطلة أ.هـ

مسألة : الفرق بين الأسماء والصفات من وجوه :

١. أن الأسماء تدل على الذات ، وأما الصفات فتدل على المعنى والوصف القائم بالذات .

فاسم الله (العليم) دال على ذات الله ، ودال على وصف العلم القائم بالله عز وجل .

٢. أن كل اسم متضمن لصفة ، وليس كل صفة يؤخذ منها اسم .

٣. أن الاسم لا يثبت إلا بطريق واحد ، وهو النص ، وأما الصفة فتثبت بثلاث طرق ، وهي :

أ. النص عليها . كما في الصفات الخبرية مثلاً ، كاليد ، والعين ، والكف ، والأصابع ، وغير ذلك .

وكما في قوله تعالى (ولله العزة) وقوله تعالى (إن الله هو الرزاق ذو القوة) وغير ذلك .

ب. اشتقاقها من الأسماء . فاسم (العليم) يؤخذ منه صفة العلم ، واسم (الرحيم) يؤخذ منه صفة الرحمة ، وهكذا .

ج. اشتقاقها من الأفعال . كصفة الترول ، والاستواء ، والتكلم ، ونحو ذلك .

وفي سؤال موجه للجنة الدائمة للإفتاء : ما الفرق بين أسماء الله وصفاته ؟

ج : أسماء الله كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به ، مثل القادر ، العليم ، الحكيم ، السميع ، البصير ، فإن هذه الأسماء دلت على ذات الله ، وعلى ما قام بها من العلم ، والحكمة ، والسمع ، والبصر ، أما الصفات فهي نعوت الكمال القائمة بالذات ، كالعلم ، والحكمة ، والسمع ، والبصر ، فالاسم دل على أمرين ، والصفة دلت على أمر واحد ، ويقال : الاسم متضمن للصفة ، والصفة مستلزمة للاسم ....

قواعد أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى وصفاته :

أولاً : قواعد خاصة بأسماء الله تعالى :

١. أسماء الله تعالى كلها حسنى .

قال تعالى (ولله الأسماء الحسنى) والحسنى هي التي بلغت في الحسن غايته ومنتهاه ، فلا أحسن منها ، ولا مثلها أبداً[١] .

وذلك لأنها متضمنة لصفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه .

وعليه فكل اسم يدل على نقص في حال دون حال ، أو يدل على نقص من وجه ، وكمال من وجه فلا يُسمّى الله به ، ولكن يمكن أن يُخبر به عن الله على وجه الكمال ، مثل (الماكر) لا يسمى الله به ، لكن يمكن أن يقال : إن الله يمكر بالكافرين ، أو يمكر بمن يمكر بأوليائه .

قال ابن القيم : صفاته كلها صفات كمال محض ، فهو موصوف من الصفات بأكملها ، وله من الكمال أكمله ، وهكذا أسماؤه الدالة على صفاته هي أحسن الأسماء وأكملها ، فليس في الأسماء أحسن منها ، ولا يقوم غيرها مقامها ، ولا يؤدي معناها ، وتفسير الاسم منها بغيره ليس تفسيراً بمرادف محض ، بل هو على سبيل التقريب والتفهيم ، وإذا عرفت هذا فله من كل صفة كمال ، أحسن اسم وأكمله ، وأتمه معنى ، وأبعده وأنزهه عن شائبة عيب أو نقص ، فله من صفة الإدراكات : (العليم ، الخبير) دون العاقل ، الفقيه ، و(السميع ، البصير) دون السامع ، والباصر ، والناظر .

ومن صفات الإحسان : (البر ، الرحيم ، الودود) دون الرفيق ، والشفوق ، ونحوهما ، وكذلك (العلي ، العظيم) دون الرفيع ، الشريف ، وكذلك (الكريم) دون السخي ، و(الخالق ، البارىء ، المصور) دون الفاعل ، الصانع ، المشكل ، و(الغفور ، العفو) دون الصفوح ، الساتر ، وكذلك سائر أسمائه تعالى يجري على نفسه منها أكملها وأحسنها وما لا يقوم غيره مقامه فتأمل ذلك ، فأسماؤه أحسن الأسماء ، كما أن صفاته أكمل الصفات ، فلا تعدل عما سمى به نفسه إلى غيره ، كما لا تتجاوز ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله إلى ما وصفه به المبطلون والمعطلون أ.هـ

ويدخل تحت هذه القاعدة عدة قواعد ، منها :

١. باب الأسماء توقيفي ، لأن البشر مهما بلغوا في تعظيم الله فلن يبلغوا وصفه بالوصف الأكمل إلا بما وصف به نفسه .

٢. كل وصف ورد مقيداً فلا يسمى الله به ، كالمكر ، والكيد ، والخداع ، فلا يسمى بـ(الماكر ، والكائد ، والمخادع) .
لأن أسماء الله كمال على الإطلاق لا تحتاج إلى تقييد .

٣. كل اسم يدل على كمال من وجه دون وجه ، أو في حال دون حال فلا يسمى الله به .

قال ابن تيمية : وأما تسميته سبحانه بأنه (مريد) وأنه (متكلم) فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن ، ولا في الأسماء الحسنى المعروفة ، ومعناهما حق ، ولكن الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يدعى الله بها ، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة ، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها ، والعلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك هي في نفسها صفات مدح ، والأسماء الدالة عليها أسماء مدح ، وأما (الكلام والإرادة) فلما كان جنسه ينقسم إلى محمود ، كالصدق والعدل ، وإلى مذموم ، كالظلم والكذب ،

---

(١) حُسنى تأنيث (أحسن) وليست تأنيث (حسن) وتأنيث (حسن) (حسنة) والحسنة لا تمنع أن يكون غيرها أحسن منها ، بخلاف (حسنى) .

والله تعالى لا يوصف إلا بالمحمود ، دون المذموم ، جاء ما يوصف به من الكلام والإرادة في أسماء تخص المحمود ، كاسمه (الحكيم ، والرحيم ، والصادق ، والمؤمن ، والشهيد ، والرؤوف ، والحليم ، والفتاح) ونحو ذلك .

فلهذا لم يجيء في أسمائه الحسنى المأثورة (المتكلم والمريد) أ.هـ

وقال ابن القيم : الصفة إذا كانت منقسمة إلى كمال ونقص لم تدخل بمطلقها في أسمائه ، بل يطلق عليه منها كمالها ، وهذا كـ(المريد والفاعل والصانع) فإن هذه الألفاظ لا تدخل في أسمائه ، ولهذا غلط من سماه بـ(الصانع) عند الإطلاق ، بل هو الفعال لما يريد ، فإن الإرادة والفعل والصنع منقسمة ، ولهذا إنما أطلق على نفسه من ذلك أكمله فعلاً وخبراً .

٢. أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين .

قال ﷺ : أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك . رواه أحمد ، وابن حبان ، والحاكم ، وصححه الألباني .

قال ابن القيم في قوله ﷺ (استأثرت به) : أي انفردت بعلمه ، وليس المراد انفراده بالتسمي به ، لأن هذا الانفراد ثابت في الأسماء التي أنزل بها كتابه أ.هـ

وأما حديث (إن لله تسعة وتسعون اسماً من أحصاها دخل الجنة) متفق عليه ، وعند البخاري (لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة) فليس في ذلك حصر لها ، وإنما غاية ما فيه أن هذه الأسماء موصوفة بأن من أحصاها دخل الجنة ، كما تقول : عندي مائة عبد أعددتهم للجهاد في سبيل الله ، فلا ينافي ذلك أن يكون لديك عبيداً غيرهم أعددتهم لغير ذلك[1] .

وذكر ابن القيم أن مراتب إحصاء أسماء الله ثلاثة ، وهي :

المرتبة الأولى : إحصاء ألفاظها وعددها .

المرتبة الثانية : فهم معانيها ومدلولها .

المرتبة الثالثة : دعاؤه بها كما قال تعالى (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) .

وهو مرتبتان ، إحداها : دعاء ثناء وعبادة ، والثاني : دعاء طلب ومسألة .

وقال شيخنا : وليس معنى إحصاءها أن تكتب في رقاع ثم تكرر حتى تحفظ ، ولكن معنى ذلك : أولاً : الإحاطة بها لفظاً . ثانياً : فهمها معنى . ثالثاً : التعبد لله بمقتضاها .

---

(١) قال ابن القيم : قوله (إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة) رواه البخاري ومسلم . فالكلام جملة واحدة ، وقوله (من أحصاها دخل الجنة) صفة ، لا خبر مستقبل ، والمعنى : له أسماء متعددة ، من شأنها أن من أحصاها دخل الجنة ، وهذا لا ينفي أن يكون له أسماء غيرها ، وهذا كما تقول : لفلان مائة مملوك ، وقد أعدهم للجهاد . فلا ينفي هذا أن يكون له مماليك سواهم معدون لغير الجهاد ، وهذا لا خلاف بين العلماء فيه .

٣. أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف .

فكل اسم من أسماء الله تعالى متضمن لصفة معينة ، فالرحيم متضمن لصفة الرحمة ، والعليم متضمن لصفة العلم ، وهكذا ، فأسماء الله تعالى ليست أسماء مجردة عن معانيها ، بل كل اسم منها متضمن لصفة ، له سبحانه منها تمامها وكمالها(١) .

بخلاف أسماء سائر بني آدم ، فقد يسمى (عادل) وهو من أظلم الناس ، وقد يسمى (حكيم) وهو من أجهل الناس ، وهكذا ، بل لا يجوز أن تُراعى الصفة في أسماء بني آدم (٢) .

وهناك من أسماء الله ما هو متضمن لأكثر من صفة ، فاسم (الحكيم) متضمن لصفة الحكم ، وصفة الحكمة ، وصفة الإحكام ، واسم (الجبار) متضمن لصفة جبر القهر والعزة ، وجبر الكسير ، ويدخل فيه صفة العلو ، كما ذكر ابن القيم في النونية :

وكذلك الجبار من أوصافه ... والجبر في أوصافه قسمان
جبر الضعيف وكل قلب قد غدا ... ذا كسرة فالجبر منه دان
والثاني جبر القهر بالعز الذي ... لا ينبغي لسواه من إنسان
وله مسمى ثالث وهو العلو ... فليس يدنو منه من إنسان
من قولهم جبارة للنخلة العليا ... التي فاتت لكـــل بنـــان

وهناك من أسماء الله ما هو جامع لصفات عديدة ، كما في أسماء العظمة ، كاسم المجيد ، والعظيم ، والصمد .

قال ابن القيم : من أسمائه الحسنى ما يكون دالاً على عدة صفات ، ويكون ذلك الاسم متناولاً لجميعها تناول الاسم الدال على الصفة الواحدة لها ، كما تقدم بيانه ، كاسمه العظيم ، والمجيد ، والصمد .

وقال السعدي : الواحد الأحد هو الذي توحد بجميع الكمالات ، وتفرد بكل كمال ، ومجد ، وجلال ، وجمال ، وحمد ، وحكمة ، ورحمة ، وغيرها من صفات الكمال ، فليس له فيها مثيل ولا نظير ، ولا مناسب بوجه من الوجوه ، فهو الأحد في حياته ، وقيوميته ، وعلمه ، وقدرته ، وعظمته ، وجلاله ، وجماله ، وحمده ، وحكمته ، ورحمته ، وغيرها من صفاته ، موصوف بغاية الكمال ، ونهايته من كل صفة من هذه الصفات ، فيجب على العبيد توحيده ، عقداً ، وقولاً ، وعملاً ، بأن يعترفوا بكماله المطلق ، وتفرده بالوحدانية ، ويفردوه بأنواع العبادة .

---

(١) وهذا خلافاً لما ذهب إليه ابن حزم من الظاهرية ، مما هو مذهب المعتزلة القائلين بأن أسماء الله أعلام محضة جامدة لا دلالة لها على الوصفية البتة .

(٢) ويستثنى من ذلك : أسماء النبي ﷺ فهي أعلام وأوصاف ، وكذا أسماء القرآن ، وأسماء الجنة والنار ، وأسماء القيامة فهي أعلام وأوصاف .

فالقارعة لأنها تقرع الآذان ، والصاخة لأنها تصخ الآذان ، والواقعة لتحقق وقوعها ، وهكذا باقي الأسماء لها .

قال ابن القيم : أسماءه عز وجل الحسنى هي أعلام وأوصاف ، والوصف بها لا ينافي العلمية ، بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميتهم ، لأن أوصافهم مشتركة فنافتها العلمية المختصة ، بخلاف أوصافه تعالى .

وقال ابن القيم في اسم نبينا محمد ﷺ : وهذا علم وصفة ، اجتمع فيه الأمران في حقه ، وإن كان علماً محضاً في حق كثير ممن تسمى به غيره ، وهذا شأن أسماء الرب تعالى ، وأسماء كتابه ، وأسماء نبيه ، هي أعلام دالة على معان هي بها أوصاف ، فلا تضاد فيها العلمية الوصف ، بخلاف غيرها من أسماء المخلوقين .

٤ . أسماء الله مترادفة في الذات ، متباينة في المعنى .

فكل اسم له معنى يختلف عن الاسم الآخر ، فهي بهذا الاعتبار متباينة ، لكنها كلها دالة على ذات واحدة ، وهي ذات البارىء عز وجل ، فتكون بهذا الاعتبار مترادفة .

فمثلاً (الحي ، القيوم ، السميع ، البصير ، الرحيم ، الخالق ، الحكيم) كلها أسماء لمسمى واحد ، وهو الله سبحانه وتعالى ، لكن معنى (الحي) غير معنى (الحكيم) وغير معنى (القدير) وهكذا .

قال ابن القيم : أسماءه الحسنى لها اعتباران ، اعتبار من حيث الذات ، واعتبار من حيث الصفات ، فهي بالاعتبار الأول مترادفة ، وبالاعتبار الثاني متباينة .

٥ . دلالة أسماء الله تعالى تكون بالمطابقة ، وبالتضمن ، وبالالتزام .

فمثلاً اسم (السميع) يدل على ذات الرب وسمعه بالمطابقة ، وعلى الذات وحدها ، والسمع وحده بالتضمن ، ويدل على الحيّ وصفة الحياة بالالتزام ، إذ ما من سميع إلا وهو حي .

قال ابن القيم : الاسم من أسمائه تبارك وتعالى كما يدل على الذات والصفة التي اشتق منه بالمطابقة ، فإنه يدل عليه دلالتين أخريين : بالتضمن ، واللزوم ، فيدل على الصفة بمفردها بالتضمن ، وكذلك على الذات المجردة عن الصفة ، ويدل على الصفة الأخرى باللزوم ، فإن اسم (السميع) يدل على ذات الرب وسمعه بالمطابقة ، وعلى الذات وحدها ، والسمع وحده بالتضمن ، ويدل على اسم (الحي) وصفة الحياة بالالتزام أ.هـ

فمعنى دلالة المطابقة : تفسير الاسم بجميع مدلوله ، أو دلالته على جميع معناه .

وسميت مطابقة ، لتطابق الفهم والوضع فيها .

ومعنى دلالة التضمن : تفسير الاسم ببعض مدلوله ، أو بجزء معناه .

وسميت تضمناً ، لأن بعض المعنى مفهوم من ضمن كله ضرورة .

ومعنى دلالة الالتزام : الاستدلال بالاسم على غيره من الأسماء التي يتوقف هذا الاسم عليها ، أو على لازم خارج عنها .

ولتقريب هذه الدلالات نمثل بلفظ (البيت) .

يدل لفظ (البيت) على جميع أجزاءه (الجدران ، والسقف ، والأبواب ، والنوافذ) بالمطابقة ، لأن اللفظ شمل جميع الأجزاء.

ويدل لفظ (البيت) على الجدار وحده بالتضمن ، وعلى السقف وحده بالتضمن ، وعلى الأبواب وحدها بالتضمن .

ويدل لفظ (السقف) على الجدار بالالتزام ، إذ لا يمكن وجود سقف بدون جدار .

وهذه الدلالات إنما هي من وضع المناطقة .

٦. أسماء الله تعالى إن دلت على وصفٍ غير متعدٍ تضمنت أمرين :

١. ثبوت ذلك الاسم لله تعالى .

٢. ثبوت الصفة التي تضمنها ذلك الاسم لله عز وجل .

فمثلاً اسم (الحي) تضمن إثبات اسم (الحي) لله عز وجل ، وإثبات صفة (الحياة) لله تعالى .

وإن دلت على وصفٍ متعدٍّ تضمنت ثلاثة أمور :

١. ثبوت ذلك الاسم .

٢. ثبوت الصفة التي تضمنها ذلك الاسم لله تعالى .

٣. ثبوت مقتضى ذلك الاسم .

فمثلاً اسم (السميع) تضمن إثبات اسم (السميع) لله تعالى ، وإثبات صفة (السمع) لله تعالى ، وإثبات مقتضى ذلك ، وهو أن الله يسمع كل شيء ، ولا تخفى عليه خافية .

٧ . من أسماء الله ما يختص به ، فلا يسمى بها غيره ، مثل : الله ، الرحمن ، القدوس ، السلام ، الخالق .

ومنها ما لا يختص به ، فيجوز أن يسمى به غيره بشرط أن لا يراعي الصفة في التسمية ، مثل : حكيم ، رحيم ، رؤوف .

والتسمي بأسماء الله ، أو الوصف بها ، له صور ، وأحكام :

١. إن كانت هذه الأسماء ، أو الصفات خاصة بالله ، لا تطلق إلا عليه ، مثل (الله ، الرحمن ، القدوس ، القيوم[١]) فلا يجوز التسمي بها ، ولا الوصف بها ، ولا مناداة الشخص بها مطلقاً ، بل يجب تغييرها .

قال ابن القيم : ومما يمنع تسمية الإنسان به : أسماء الرب تبارك وتعالى ، فلا يجوز التسمية بالأحد ، والصمد ، ولا بالخالق ، ولا بالرازق ، وكذلك سائر الأسماء المختصة بالرب تبارك وتعالى .

٢. إن كانت هذه الأسماء ، أو الصفات ليست خاصة بالله ، بل هي مشتركة مثل (العزيز ، الرحيم ، الرؤوف ، الحكيم) .

فهذه على حالين :

أ. التسمي بها : إن كان محلى بـــ(أل) كما لو تسمى بـــ(الرحيم ، أو الحكيم ، ونحو ذلك) فالأولى ترك ذلك .

وأما إن تجرد عنها ، كما لو تسمى بـــ(رحيم ، أو حكيم ، أو عزيز ، ونحو ذلك) فلا بأس بذلك ، بشرط أن لا يراعي في ذلك معنى الصفة ، بل يكون للعلمية المحضة فقط ، فيجوز ذلك ، ويكون لله تعالى منها ما يليق بجلاله ، وللعبد منها ما يليق بحاله .

فلو سُمي شخص (رحيم) فقيل له : لم سميت بذلك ؟ فقال : لأني أرحم الآخرين .

فنقول : لا يجوز ، لأنه راعى الصفة ، فشابه أسماء الله في مراعاتها للصفة .

ولذلك أنكر النبي ﷺ على أبي الحكم في هذا الحديث ، مع أنه أقر بعض الصحابة على ذلك مثل : الحكم بن عمرو الغفاري ، والحكم بن الحارث السلمي ، وحكيم بن حزام ، وحكيم بن الحارث الطائفي ، وغيرهم ، وإنما كان ذلك لمراعاة الصفة ، والله أعلم .

---

(١) وقد جاء أن النبي ﷺ غير اسم (قيوم) إلى (عبد القيوم) .

ب. **الوصف بها** : وهذا جائز مطلقاً ، سواء كان معرفاً بـــ(أل) أو لا ، كما تقول (إلي أخي العزيز ، أو إلي أخي الكريم ، ونحو ذلك) وتقول (فلان عزيز علينا ، وفلان كريم ، ونحو ذلك) وقد وصف الله بعض خلقه بذلك ، فوصف النبي ﷺ بقوله (بالمؤمنين رؤوف رحيم) ووصف العرش بقوله (رب العرش الكريم) (ولها عرش عظيم) .

والخلاصة : أن التسمي بأسماء الله ، أو الوصف بها إن كانت من خصائص الله لم يجز التسمي ، أو الوصف بها .

وإن كانت ليست من خصائص الله جاز ذلك ، بشرط أن لا تُراعى الصفة .

إلا أن الأولى ترك التسمية بأسماء الله إذا كانت معرفة بـــ(أل) لأن (أل) تفيد الاستغراق في الصفة ، وهذا لا يكون إلا لله.

وسئل شيخنا ابن عثيمين رحمه الله عن حكم التسمي بأسماء الله مثل كريم ، وعزيز ، ونحوهما ؟

فأجاب بقوله : التسمي بأسماء الله عز وجل يكون على وجهين :

الوجه الأول : وهو على قسمين :

القسم الأول : أن يحلى بـــ(أل) ففي هذه الحال لا يسمى به غير الله عز وجل ، كما لو سميت أحداً بالعزيز ، والسيد ، والحكيم ، وما أشبه ذلك ، فإن هذا لا يسمى به غير الله ، لأن (أل) هذه تدل على لمح الأصل ، وهو المعنى الذي تضمنه هذا الاسم[(١)] .

القسم الثاني : إذا قصد بالاسم معنى الصفة ، وليس محلى بـــ (أل) فإنه لا يسمى به ، ولهذا غير النبي ﷺ كنية أبي الحكم التي تكنى بها ، لأن أصحابه يتحاكمون إليه ، فقال النبي عليه الصلاة والسلام : إن الله هو الحكم ، وإليه الحكم . ثم كناه بأكبر أولاده شريح . فدل ذلك على أنه إذا تسمى أحد باسم من أسماء الله ملاحظاً بذلك معنى الصفة التي تضمنها هذا الاسم ، فإنه يمنع ، لأن هذه التسمية تكون مطابقة تماماً لأسماء الله سبحانه وتعالى ، فإن أسماء الله تعالى أعلام ، وأوصاف ، لدلالتها على المعنى الذي تضمنه الاسم .

الوجه الثاني : أن يتسمى بالاسم غير محلى بـــ(أل) وليس المقصود به معنى الصفة ، فهذا لا بأس به مثل : حكيم ، ومن أسماء بعض الصحابة حكيم بن حزام الذي قال له النبي عليه الصلاة والسلام : لا تبع ما ليس عندك . وهذا دليل على أنه إذا لم يقصد بالاسم معنى الصفة ، فإنه لا بأس به .

لكن في مثل (جبار) لا ينبغي أن يتسمى به ، وإن كان لم يلاحظ الصفة ، وذلك لأنه قد يؤثر في نفس المسمى ، فيكون معه جبروت ، وغلو ، واستكبار على الخلق ، فمثل هذه الأشياء التي قد تؤثر على صاحبها ، ينبغي للإنسان أن يتجنبها[(٢)] ، والله أعلم أ.هـــ

وفي فتوى اللجنة الدائمة : ما كان من أسماء الله تعالى علم شخص كلفظ (الله) امتنع تسمية غير الله به ، لأن مسماه معين لا يقبل الشركة ، وكذا ما كان من أسمائه في معناه في عدم قبول الشركة كـــ(الخالق ، والبارىء) فإن الخالق من يوجد الشيء على غير مثال سابق ، والبارىء من يوجد الشيء بريئاً من العيب ، وذلك لا يكون إلا من الله وحده ، فلا يسمى به إلا الله تعالى ، أما ما كان له معنى كلي تتفاوت فيه أفراده من الأسماء والصفات كـــ(الملك ، والعزيز ، والجبار، والمتكبر) فيجوز

---

(١) يشكل عليه اقرار النبي ﷺ لبعض الصحابة على مثل ذلك كـــ(الحكم بن عمرو الغفاري ، والحكم بن الحارث السلمي) والله أعلم . وسئل شيخنا مرة عن حكم التسمي بأسماء الله الحسنى مثل (الرحمن ، الرحيم) فقال : يجوز أن يسمي الإنسان بهذه الأسماء ، بشرط ألا يلاحظ فيها المعنى الذي اشتقت منه ، بأن تكون مجرد علم فقط .

(٢) يشكل عليه اقرار النبي ﷺ لبعض الصحابة على هذه التسمية ، كما في (جبار بن صخر) .

تسمية غيره بها ، فقد سمى الله نفسه بهذه الأسماء ، وسمى بعض عباده بها ، مثال قول تعالى (قالت امرأة العزيز) وقال (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) إلى أمثال ذلك .

ولا يلزم التماثل ، لاختصاص كل مسمى بسمات تميزه عن غيره ، وبهذا يعرف الفرق بين تسمية الله بلفظ الجلالة ، وتسميته بأسماء لها معانٍ كلية تشترك أفرادها فيها ، فلا تقاس على لفظ الجلالة .

أما الآية (ولله الأسماء الحسنى) فالمراد منها قصر كمال الحسن في أسمائه تعالى ، لأن كلمة الحسنى اسم تفضيل ، وهي صفة للأسماء ، لا قصر مطلق أسمائه عليه تعالى ، كما في قوله تعالى (والله هو الغني الحميد) فالمراد قصر كمال الغنى ، والحمد عليه تعالى ، لا قصر اسم (الغني ، والحميد) عليه ، فإن غير الله يسمى غنياً ، وحميداً أ.هـ

٨. كل اسم من أسماء الله له غاية الكمال بمفرده ، وهناك بعض الأسماء إن اقترنت أفادت كمالاً زائداً حاصلاً من اجتماع الاسمين .

مثل (العفو القدير ، والغني الحميد ، ، والعزيز الحكيم) .

فعفوه سبحانه من صفات كماله ، وقدرته من صفات كماله ، وإذا اجتمع الوصفان دل على كمال آخر ، وهو أن هذا العفو ليس عن عجز ، وإنما هو عفو مع القدرة على الأخذ والمعاجلة بالعقوبة .

قال ابن القيم : صفة تحصل من اقتران أحد الاسمين والوصفين بالآخر ، وذلك قدر زائد على مفرديهما ، نحو (الغني الحميد) (العفو القدير) (الحميد المجيد) وهكذا عامة الصفات المقترنة ، والأسماء المزدوجة في القرآن ، فإن الغنى صفة كمال ، والحمد كذلك ، واجتماع الغنى مع الحمد كمال آخر ، فله ثناء من غناه ، وثناء من حمده ، وثناء من اجتماعهما ، وكذلك (العفو القدير) و(الحميد المجيد) و(العزيز الحكيم) فتأمله فإنه من أشرف المعارف .

وقال السعدي : من أسمائه الحسنى ما يؤتى به مفرداً ، ويؤتى به مقروناً مع غيره ، وهو أكثر الأسماء الحسنى ، فيدل ذلك على أن لله كمالاً من إفراد كل من الاسمين فأكثر ، وكمال من اجتماعهما ، أو اجتماعها .

تنبيه : ليس المعنى أن الاسم يكتسب كمالاً جديداً بسبب الاجتماع ، لأنه وكما سبق أن أسماء الله بلغت الغاية في الحسن والكمال ، فلا يمكن أن يكون فوق كمالها كمال ، ولكن المعنى أنه باجتماع الاسمين يحصل كمالاً جديداً غير الذي في الاسمين ، وهذا الكمال إنما يحصل في علمنا ، وإلا فهو ثابت لله قبلُ .

٩. الأسماء التي لم ترد إلا على وجه المقابلة لزم أن تثبت كذلك .

مثل (الأول والآخر) و (الظاهر والباطن) وذلك لأن معناها لا يتم على الكمال إلا بذلك ، فـ(الأول الآخر) دال على الإحاطة الزمانية ، و(الظاهر الباطن) دال على الإحاطة المكانية .

قال ابن القيم : أسماءه تعالى منها ما يطلق عليه مفرداً ومقترناً بغيره ، وهو غالب الأسماء ، فالقدير ، والسميع ، والبصير ، والعزيز ، والحكيم ، وهذا يسوغ أن يدعى به مفرداً ومقترناً بغيره ، فتقول : يا عزيز ، يا حليم ، يا غفور ، يا رحيم ، وأن يفرد كل اسم ، وكذلك في الثناء عليه ، والخبر عنه يسوغ لك الإفراد ، والجمع .

ومنها ما لا يطلق عليه بمفرده ، بل مقروناً بمقابله ، كـ(المانع) و(الضار) و(المنتقم) فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله ، فإنه مقرون بـ(المعطي) و(النافع) و(العفو) فهو (المعطي المانع) (الضار النافع) (المنتقم العفو) (المعز المذل) لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله ، لأنه يراد به أنه المنفرد بالربوبية ، وتدبير الخلق ، والتصرف فيهم عطاء ومنعاً ، ونفعاً وضراً ، وعفواً وانتقاماً .

وأما أن يثنى عليه بمجرد المنع ، والانتقام ، والإضرار ، فلا يسوغ ، فهذه الأسماء المزدوجة تجري الأسماء منها مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض ، فهي وإن تعددت جارية مجرى الاسم الواحد ، ولذلك لم تجيء مفردة ، و لم تطلق عليه إلا مقترنة فاعلمه ، فلو قلت (يا مذل ، يا ضار ، يا مانع) وأخبرت بذلك لم تكن مثنياً عليه ، ولا حامداً له حتى تذكر مقابلها أ.هـ

وقال ابن القيم في نونيته :

هـذا ومن أسمائه ما ليس يفرد ... بل يقال إذا أتى بقران
وهي التي تدعى بمزدوجاتها ... إفرادها خطر على الإنسان
إذ ذاك موهم نوع نقص جل رب ... العرش عن عيب وعن نقصان
كالمانع المعطي وكالضار الذي ... هو نافع وكماله الأمران
ونظير هذا القابض المقرون باسم ... الباسط اللفظان مقترنان
وكذا المعز مع المذل وخافض ... مع رافع لفظان مزدوجان
وحديث إفراد اسم منتقم فموقوف ... كما قد قال ذو العرفان
ما جاء في القرآن غير مقيد ... بالمجرمين وجا بـ(ذو) نوعان[١]

قال شيخنا ابن عثيمين معقباً على كلام ابن القيم : قلت : لكن لو أطلق عليه من ذلك اسم مدح لم يمتنع ، فيسوغ أن يقال (العفو) من دون (المنتقم) كما ورد في القرآن الكريم ، ومثله (النافع) و(المعطي) فإن هذه الأسماء تستلزم المدح والثناء المطلق ، بخلاف (المانع ، والمنتقم ، والضار) على أن شيخ الإسلام رحمه الله ينكر تسمية الله بالمنتقم . ويقول : إن هذا لم يرد إلا مقيداً ، كقوله تعالى (إنا من المجرمين منتقمون) (فانتقمنا منهم) (والله عزيز ذو انتقام) أ.هـ

وأظهر ما يكون هذا في (الأول الآخر) و(الظاهر الباطن) لأن التقابل فيهما دال على معنى مقصود ، وهو الإحاطة .

---

(١) والمعنى أن (المنتقم) لم يرد في القرآن إلا على نوعين : مقيداً بالمجرمين ، أو مضافاً إلى (ذو) .

١٠. الاتفاق في الاسم لا يلزم منه تماثل المسمى .

قال ابن تيمية : الله سبحانه وتعالى سمى نفسه وصفاته بأسماء ، وسمى بها بعض المخلوقات .
فسمى نفسه (حياً ، عليماً ، سميعاً ، بصيراً ، عزيزاً ، جباراً ، متكبراً ، ملكاً ، رؤوفاً ، رحيماً) وسمى بعض عباده (عليماً) وبعضهم (حليماً) وبعضهم (رؤوفاً رحيماً) وبعضهم (سميعاً بصيراً) وبعضهم (ملكاً) وبعضهم (عزيزاً) وبعضهم (جباراً متكبراً) ومعلوم أنه ليس العليم كالعليم ، ولا الحليم كالحليم ، ولا السميع كالسميع ، وهكذا في سائر أسماء الله .
قال سبحانه وتعالى (إن الله كان عليماً حكيماً) وقال (وبشروه بغلام عليم) .
وقال (إنه كان حليماً غفوراً) وقال (فبشرناه بغلام حليم) .
وقال (إن الله بالناس لرؤوف رحيم) وقال (بالمؤمنين رؤوف رحيم)
وقال (إن الله كان سميعاً بصيراً) وقال تعالى (فجعلناه سميعاً بصيراً) أ.هـ

وفي فتوى اللجنة الدائمة رقم (٨٩١١) : إن كثيراً من الأسماء مشتركة بين الله تعالى وبين غيره من مخلوقاته في اللفظ والمعنى الكلي الذهني ، فتطلق على الله بمعنى يخصه تعالى ويليق بجلاله سبحانه ، وتطلق على المخلوق بمعنى يخصه ويليق به ، فيقال مثلاً : الله حليم ، وإبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام حليم ، وليس حلم إبراهيم كحلم الله ، والله رؤوف رحيم ، ومحمد ﷺ رؤوف رحيم ، وليس رأفة محمد ﷺ ورحمته كرأفة الله بخلقه ورحمته ، والله تعالى جليل كريم ذو الجلال والإكرام على وجه الإطلاق ، وكل نبي كريم جليل ، وليست جلالة كل نبي وكرمه كجلالة غيره من الأنبياء وكرمه ، ولا مثل جلال الله وكرمه ، بل لكل من الجلالة والكرم ما يخصه ، والله تعالى حي ، وكثير من مخلوقاته حي ، وليست حياتهم كحياة الله تعالى ، والله سبحانه مولى رسوله محمد ﷺ وجبريل وصالح المؤمنين ، وليس ما لجبريل وصالح المؤمنين من ذلك مثل ما لله من الولاية والنصر لرسوله ﷺ إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة المذكورة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ الثابتة عنه ، ولا يلزم من ذلك تشبيه المخلوق بالخالق في الاسم ، أو الصفة ، وأسلوب الكلام ، وما احتف به من القرائن يدل على الفرق بين ما لله من الكمال في أسمائه وصفاته ، وما للمخلوقات مما يخصهم من ذلك على وجه محدود يليق بهم .

وقال ابن تيمية في كتابه (نقض التأسيس) تعليقاً على حديث (خلق الله آدم على صورته) : فإن قيل هذا تصريح بأن وجه الله يشبه وجه الإنسان كما ورد (صورة الإنسان على صورة الرحمن) فالجواب : أن هذا أيضاً لازم للمنازع ، ولهذا أورده الرازي ، وأجاب عنه بقوله : فإن قيل المشاركة في صفات الكمال تقتضي المشاركة في الإلهية ، قلنا : المشاركة في بعض اللوازم البعيدة ، مع حصول المخالفة في الأمور الكثيرة لا تقتضي المساواة في الإلهية ، ولهذا المعنى قال تعالى (وله المثل الأعلى) وقال ﷺ : تخلقوا بأخلاق الله . فيقال : لا ريب أن كل موجودين لابد أن يتفقا في شيء يشتركان فيه ، وأن أحدهما أكمل فيه وأولى من الآخر ، وإلا إذا قدر أنهما لا يتفقان في شيء أصلاً ، ولا يشتركان فيه ، لم يكونا موجودين ، وهذا معلوم بالفطرة البديهية التي لا يتنازع فيها العقلاء الذين يفهمونها ، وهذا الذي جاءت به السنة من ثبوت هذا الشبه من بعض الوجوه ، وقد أخبر به الرسول ﷺ فوجب قبوله ، والإيمان به ، والله تعالى هو الذي خلق آدم على صورته وهذا لا يناقض قوله تعالى (ليس كمثله شيء) لأن المماثلة منفية عن الله تعالى على كل حال ، فهو جل وعلا لا يماثله شيء ، وليس له سمي ، ولا ند ، ولا كفء ، وكل ذلك لا يمنع المشابهة من بعض الوجوه البعيدة ، كالوجود مثلاً ، والعلم والحياة ، ونحو ذلك أ.هـ

١١. ترجع أسماء الله الحسنى من حيث معانيها إلى أحد الأمور التالية :

١. ما يرجع إلى صفات معنوية : كالعليم والقدير والسميع .

٢. ما يرجع إلى أفعاله : نحو الخالق والرزاق .

٣. ما يرجع إلى التنزيه المحض ، ولا بد من تضمنه ثبوتاً ، إذ لا كمال في العدم المحض : كالقدوس والسلام .

٤. الاسم الدال على جملة أوصاف عديدة لا تختص بصفة معينة ، بل هو دال على معناه ، لا على معنى مفرد : نحو المجيد العظيم الصمد . أفاده ابن القيم .

قواعد خاصة بصفات الله تعالى :

١. صفات الله كلها صفات كمال .

قال تعالى (ولله المثل الأعلى) والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى ، الذي لا أعلى منه ، ولا مثله أبداً .

فاسم (العليم) متضمن لكمال العلم ، المحيط علمه بكل الأشياء ، في كل الأزمان ، وفي كل الأحوال ، العالم بالكليات ، والجزيئات ، الذي لا تخفى عليه خافية ، يعلم السر وأخفى ، سبحانه عز وجل .

واسم (الحي) متضمن لكمال الحياة ، التي لم يسبقها عدم ، ولا يلحقها فناء ، ولا يعتريها سنة ، ولا نوم .

وهكذا باقي صفاته عز وجل .

قال ابن القيم : وأنه الموصوف بصفات الكمال المستحق لنعوت الجلال ، الذي له الأسماء الحسنى ، والصفات العلى ، وله المثل الأعلى ، فلا يدخل السوء في أسمائه ، ولا النقص والعيب في صفاته ، ولا العبث ، ولا الجور في أفعاله ، بل هو متره في ذاته ، وأوصافه ، وأفعاله ، وأسمائه عما يضاد كماله بوجه من الوجوه .

وقال السعدي في تفسير قوله تعالى (ولله المثل الأعلى) : وهو كل صفة كمال ، وكل كمال في الوجود فالله أحق به ، من غير أن يستلزم ذلك نقصاً بوجه .

وقال ابن القيم في النونية :

الكامل الأوصاف من كل الوجوه　　　　كماله ما فيه من نقصان

٢.كل ما ورد من الصفات في الكتاب والسنة فإنه حق يثبت على حقيقته ، ولا يصرف عن ظاهره بإجماع أهل السنة .

قال ابن عبد البر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في الكتاب والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة لا المجاز ، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك .

وقال ابن القيم في إعلام الموقعين : وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام ، وهم سادات المؤمنين ، وأكمل الأمة إيماناً ، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال ، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكاتب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم ، لم يسوموها تأويلاً ، و لم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً ، و لم يبدوا لشيء منها إبطالاً ، ولا ضربوا لها أمثالاً ، و لم يدفعوا في صدورها وأعجازها ، و لم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها ، وحملها على مجازها ، بل تلقوها بالقبول والتسليم ، وقابلوها بالإيمان والتعظيم ، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً ، وأجروها على سَنن واحد ، و لم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع ، حيث جعلوها عضين ، وأقروا ببعضها ، وأنكروا بعضها من غير فرقان مبين ، مع أن اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه .

تنبيه : أما ما يشيعه بعض أعداء السلف من أن أهل السنة يؤلون بعض الصفات ، فانظر في الرد على هذه الفرية كلام نفيس جداً لشيخنا ابن عثيمين رحمه الله في رده على بعض أولئك المتأخرين بأسلوب جمع غاية الأدب مع غاية الإقناع في فتاوى العقيدة جـ١ ، صـ ٢٢٩_ ٢٧٨ . وجـ٣ ، صـ٣٠٩-٣٣٤ .

٣. الصفات تثبت ، ويثبت معناها على الحقيقة ، وتفوض كيفيتها .

فظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار ، ومجهولة لنا باعتبار : فباعتبار المعنى معلومة ، وباعتبار الكيفية مجهولة ، فالاستواء ، والنزول معناه معلوم لنا ، وأما كيفيته فمجهولة ، لأنه فرع عن الذات ، وهي مجهول الكيفية لنا .

وبعض الناس يعتقد أن مذهب السلف تفويض المعنى ، وهذا خطأ كبير ، فالصحيح أن المعنى معلوم على حقيقته في لغة العرب ، وأما الذي نفوضه هو علم الكيفية .

قال ابن تيمية : وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا بتدبر القرآن ، وحضنا على عقله وفهمه ، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله !

وينبغي التنبيه على أن آيات الصفات من محكم القرآن لا من المتشابه ، يقول ابن تيمية : وأما إدخال أسماء الله وصفاته ، أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله ، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم ، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ، ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم ، فالكلام على هذا من وجهين : الأول : من قال : إن هذا من المتشابه ، وأنه لا يفهم معناه ، فنقول : أما الدليل على بطلان ذلك فإني **ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ، ولا من الأئمة ، لا أحمد بن حنبل ، ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه....**

٤. أهل السنة والجماعة يثبتون قيام جميع الصفات بالذات الإلهية ، خلافاً لطوائف أهل البدع .

فالإيمان بالذات يستلزم الإيمان بالصفات ، والعكس ، فلا يتصور وجود ذات مجردة عن الصفات ، كما لا يتصور وجود صفات إلا وهي قائمة بالذات .

وذهب الجهمية والمعتزلة إلى إنكار جميع الصفات (الذاتية ، والفعلية) وذهب الأشاعرة إلى إنكار أكثر الصفات إلا ما دل عليه العقل بزعمهم ، وذهب الكلابية إلى إنكار الصفات (الفعلية) هروباً من حلول الحوادث ، ويأتي الرد على هذه الطوائف المنحرفة عند شرح التدمرية إن شاء الله تعالى .

٥. باب الصفات أوسع من باب الأسماء .

وذلك لأن كل اسم متضمن لصفة كما سبق ، ولا يشرع لنا أن نأخذ من الصفات ، كالكيد ، والمكر ، ولا من الأفعال كالبطش ، والإمساك ، والمجيء ، ونحوها ، أسماء لم تثبت بالنص .

فلا يسمى الله بالماكر ، والكائد ، ولا بالباطش ، والممسك ، والجائي .

٦. دلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة من ثلاثة أوجه :

١.التصريح بالصفة : مثل صفة (الرحمة ، والقوة ....) كما في قوله تعالى (وربك الغني ذو الرحمة) وقوله تعالى (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) .

٢. تضمن الاسم لها : وسبق أن أسماء الله أعلام وأوصاف ، فكل اسم مضمن لصفة أو أكثر .

فالرحيم متضمن لصفة الرحمة ، والعزيز متضمن لصفة العزة ، وكذا باقي الأسماء .

٣. التصريح بفعل ، أو وصف دال عليها ، كالاستواء على العرش ، والمجيء قال تعالى (الرحمن على العرش استوى) .

وقال تعالى (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) .

٧. صفات الله تنقسم إلى قسمين :

أ. صفات ثبوتية : وهي ما أثبتها الله في كتابه ، أو أثبتها له رسوله ﷺ .

وكل ما هو كذلك فهو صفة كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه .

مثل : العلم ، والرحمة ، والكرم .

وكلما كثرت هذه الصفات وتنوعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر ، ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر من الصفات السلبية .

ب. صفات سلبية : وهي ما نفاها الله في كتابه ، أو نفاها عنه رسوله ﷺ ، أو كانت متضمنة لنقص .

مثل : النوم ، والموت ، والجهل ، والعجز ، ، والظلم ، والنسيان ، والتعب .

وكل ما هو كذلك فلزم نفيه عن الله ، مع إثبات كمال ضده .

فننفي الموت ونثبت كمال حياته عز وجل ، وننفي الجهل لكمال العلم والحكمة ، وننفي العجز لكمال قدرته ، وهكذا .

لأن النفي المحض ليس بكمال ، إلا إن تضمن ما يدل على الكمال .

إذ قد يكون النفي أحياناً نقص ، كما لو قلت مثلاً : الجدار لا يظلم ، أو قلت : هذا العبد لا يظلم .

قال الشاعر : قُبيِّلة لا يغدرون بذمة ولا يظلمون الناس حبة خردل والمراد لضعفهم .

وقال الآخر : لكنَّ قومي وإن كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وإن هانا والمراد لعجزهم .

قال ابن تيمية : كل تنزيه مدح فيه الرب ففيه إثبات ، فلهذا كان قول (سبحان الله) متضمناً تنزيه الرب وتعظيمه ، ففيها تنزيهه من العيوب والنقائص ، وفيها تعظيمه سبحانه وتعالى .

وقال ابن القيم : وأما صفات السلب المحض فلا تدخل في أوصافه تعالى إلا أن تكون متضمنة لثبوت ، كـ(الأحد) المتضمن لانفراده بالربوبية والإلهية ، و(السلام) المتضمن لبراءته من كل نقص يضاد كماله ، وكذلك الإخبار عنه بالسلوب هو لتضمنها ثبوتاً كقوله تعالى (لا تأخذه سنة ولا نوم) فإنه متضمن لكمال حياته وقيوميته ، وكذلك قوله تعالى (وما مسنا من لغوب) متضمن لكمال قدرته ، وكذلك قوله (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة) متضمن لكمال علمه ، وكذلك قوله (لم يلد و لم يولد) متضمن لكمال صمديته وغناه ، وكذلك قوله (و لم يكن له كفواً أحد) متضمن لتفرده بكماله ، وأنه لا نظير له ، وكذلك قوله تعالى (لا تدركه الأبصار) متضمن لعظمته ، وأنه جل عن أن يدرك بحيث يحاط به وهذا مطرد في كل ما وصف به نفسه من السلوب .

٨. تنقسم صفات الله تعالى من حيث لزومها لذاته عز وجل إلى قسمين :

١. صفات ذاتية : وهي الصفات اللازمة لذاته تعالى ، ولا تنفك عنه سبحانه ، بل هي من لازم ذاته ، فهو متصف بها أزلاً وأبداً .

وهذه تنقسم إلى قسمين :

أ. صفات ذاتية : كالحياة ، والعلم ، والقدرة ، والحكمة ، والعزة ، والعلو ، وغيرها .

ب. صفات خبرية : كالوجه ، واليدين ، والعينين ، والقدم ، وغيرها(١) .

٢. صفات فعلية : وهي الصفات التي تتعلق بمشيئة الله ، وليست لازمة لذاته تعالى .

وهذه تنقسم إلى قسمين :

أ. صفات قديمة (ذاتية) في نوعها ، حادثة في أفرادها أو آحادها : مثل الكلام .

فالكلام من حيث النوع صفة ذاتية ، فالله ما زال و لم يزل متكلماً ، ومن حيث الأفراد ، يعني أفراد الكلام ، هو صفة فعلية ، يتكلم سبحانه متى شاء .

ب. صفات حادثة في نوعها وآحادها : مثل : الاستواء على العرش ، لم يكن إلا بعد خلق العرش .

وقد أشار إلى هذه القاعدة شيخنا في فتاوى العقيدة جـ١ ، صـ ١٢٤_١٢٥ .

وبعضهم يجعل الاستواء على العرش صفة فعلية في أصله ، ثم صار صفة ذاتية .

والبعض يقسم الصفات الفعلية إلى :

١. صفات أفعال : كالاستواء ، والاتيان ، والمجيء ، والنزول .

٢. صفات أقوال : كالتكليم ، والنداء ، والمناجاة ، والقول .

٣. صفات أحوال : كالفرح ، والغضب ، والرضا ، والضحك .

وتنقسم الصفات الفعلية من جهة تعلقها بمتعلقها إلى قسمين :

١. متعدية : مثل : خلق ، ورزق ، وهدى ، وأضل ، ونحوها .

٢. لازمة : مثل : الاستواء ، والمجيء ، والإتيان ، والنزول ، ونحوها.

قال ابن القيم : المجيء ، والإتيان ، والذهاب ، والهبوط ، هذه من أنواع الفعل اللازم القائم به ، كما أن الخلق ، والرزق ، والإماتة ، والإحياء ، والقبض ، والبسط أنواع الفعل المتعدي ، وهو سبحانه موصوف بالنوعين .

---

(١) ووضع بعض العلماء لهذه ضابطاً ، فقالوا : هي الصفات التي مسماها بالنسبة لنا أجزاء وأبعاض .
و لم يريدوا أنها بالنسبة لله كذلك ، وإنما هو من باب التقريب . وقال بعضهم : الأولى التتره عن هذا اللفظ .

٩. طريقة أهل السنة والجماعة هو الإجمال في النفي ، والتفصيل في الإثبات .

كما دل على ذلك الكتاب والسنة ، كما في قوله تعالى (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) وفي هذه الآية جمع بين الإجمال في النفي بقوله (ليس كمثله شيء) والتفصيل في الإثبات بقوله (وهو السميع البصير) .

ومن صور الإجمال في النفي قوله تعالى (و لم يكن له كفواً أحد) وقوله تعالى (هل تعلم له سمياً) .

وفي الإثبات جاءت نصوص كثيرة دالة على عظيم صفاته تعالى .

ولا يكون التفصيل في النفي إلا لغرض ، ومن ذلك :

أ. الرد على المفترين على الله ، كما في قوله تعالى (ما اتخذ الله من ولد) وقوله (لم يلد و لم يولد) رداً على من زعم له ذلك وادعى أن الملائكة بنات الله .

ب. دفع توهم النقص ، كما في قوله تعالى (وما مسنا من لغوب) بعد ذكره لخلق السماوات والأرض في ستة أيام ، إذ قد يرد على بعض النفوس الجاهلة أن هذا الخلق العظيم ، في هذا الوقت القليل ربما جلب التعب والمشقة ، فجاء الجواب (وما مسنا من لغوب) .

ج. تهديد الكافرين ، كما في قوله (وما الله بغافل عما تعملون) .

وأما أهل البدع فعلى خلاف ذلك ، حيث يجملون في الإثبات ، ويفصلون في النفي .

فيقولون مثلاً : لا يشار إليه ، ولا يتعين ، ولا هو مباين للعالم ، ولا حال فيه ، ولا داخل العالم ، ولا خارجه ، ولا يُشم ، ولا يُذاق ، وليس بجسم ، ولا جثة ، و لا لحم ، و لا دم ، ولا شخص ، إلى أمثال العبارات السلبية التي لا تنطبق إلا على المعدوم ، وفيها من سوء الأدب ما هو ظاهر .

ثم قالوا في الإثبات : هو وجود مطلق ، أو وجود مقيد بالأمور السلبية .

١٠. الصفات التي وردت في النصوص مقيدة لزم أن تثبت مقيدة ، ولا تثبت على وجه الإطلاق .

ومن ذلك : الكيد ، والمكر ، والخداع . فلا يليق أن يوصف الله بها على وجه الإطلاق .

بل تثبت كما جاءت في النصوص ، من أنه يمكر بمن يمكر به ، ويخدع من يخادعه ، ويكيد لمن يكيد له ، ولأوليائه .

١١. الصفات التي تكون معانيها متقاربة لا بد أن تثبت كلها لله ، ولا يفسر بعضها ببعض ، بحيث ترجع إلى صفة واحدة ، بل لا بد أن تثبت جميعها ، ولا بأس أن يقال فيها : وهذه من جنس هذه .

فلا يفسر الأسف بالغضب مثلاً ، بل يقال : الأسف من جنس الغضب ، وليس هو الغضب ، لأن الأسف أشد الغضب ، والمقت أشد الكراهية ، وهكذا ، ومن ذلك الكره ، والمقت ، والبغض ، ومنه الإتيان ، والمجيء ، والنزول .

١٢. القول في الصفات كالقول في الذات : فكما أننا نثبت لله ذاتاً حقيقية لا تشبه ذوات المخلوقين ، كذلك نثبت له صفاتاً تليق به لا تشبه صفات المخلوقين .

قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى : العلم بكيفية الصفة فرع على العلم بكيفية الموصوف ، فإن كان الموصوف لا تعلم كيفيته امتنع أن تعلم كيفية الصفة .

وهذه القاعدة ذكرها ابن تيمية في التدمرية ، وهي حجة داحضة لمن ينكر صفات الله ، كالجهمية والمعتزلة .

فيقال لهم : كما أنكم تثبتون ذاتاً لله وتنفون علمكم بكيفيتها ، كذلك نحن نثبت صفات الله ونجهل كيفيتها .

١٣. القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر ، أو باب الصفات واحد .

وهي قاعدة يُرد بها على من فرق بين الصفات فأثبت بعضها ، ونفى بعضها ، كالأشاعرة .

فيقال لهم : أثبتوا الجميع ، أو انفوا الجميع .

قال ابن تيمية : ومن فرق بين صفة وصفة مع تساويهما في أسباب الحقيقة والمجاز كان متناقضاً في قوله ، متهافتاً في مذهبه ، مشابهاً لمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض .

وقال شيخنا ابن عثيمين في تقريب التدمرية : يقال لمن يثبت بعض الصفات دون بعض : القول في بعض الصفات كالقول في بعض .

أي أن من أثبت شيئاً مما أثبته الله لنفسه من الصفات ألزم بإثبات الباقي ، ومن نفى شيئاً منه ألزم بنفي ما أثبته ، وإلا كان متناقضاً .

مثال ذلك : إذا كان المخاطب يثبت لله تعالى حقيقة الإرادة ، وينفي حقيقة الغضب ، ويفسره : إما بإرادة الانتقام ، وإما بالانتقام نفسه .

فيقال له : لا فرق بين ما أثبته من حقيقة الإرادة ، وما نفيته من حقيقة الغضب ، فإن كان إثبات حقيقة الغضب يستلزم التمثيل ، فإثبات حقيقة الإرادة يستلزمه أيضاً .

وإن كان إثبات حقيقة الإرادة لا يستلزمه ، فإثبات الغضب لا يستلزمه أيضاً ، لأن القول في أحدهما كالقول في الآخر ، وعلى هذا يلزمك إثبات الجميع ، أو نفي الجميع .

فإن قال : الإرادة التي أثبتها لا تستلزم التمثيل ، لأنني أعني بها إرادة تليق بالله عز وجل لا تماثل إرادة المخلوق .

قيل له : فأثبت لله غضباً يليق به ، ولا يماثل غضب المخلوق .

فإن قال : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ، وهذا لا يليق بالله تعالى .

قيل له : والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة ، أو دفع مضرة ، وهذا لا يليق بالله سبحانه وتعالى .

فإن قال : هذه إرادة المخلوق ، وأما إرادة الله فتليق به .

قيل له : والغضب بالمعنى الذي قلت غضب المخلوق ، وأما غضب الله فيليق به .

وهكذا القول في جميع الصفات التي نفاها ، يقال له فيها ما يقوله هو فيما أثبته .

فإن قال : أثبت ما أثبته من الصفات بدلالة العقل عليه .

أجبنا عنه بثلاثة أجوبة سبق ذكرها عند الرد على الطائفة الأولى .

وهذه الأجوبة هي ما ذكره بقوله : والرد عليهم من وجوه :

الأول : أن الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف لما كان عليه سلف الأمة من الصحابة ، والتابعين ، وأئمة الأمة من بعدهم ، فما منهم أحد رجع إلى العقل في ذلك ، وإنما يرجعون إلى الكتاب والسنة ، فيثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه ، أو أثبته له رسله ، إثباتاً بلا تمثيل ، وتنزيهاً بلا تعطيل .

قال إمام أهل السنة أحمد بن حنبل : نصف الله بما وصف به نفسه ، ولا نتعدى القرآن والحديث .

الثاني : أن الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف للعقل ، لأن هذا الباب من الأمور الغيبية التي ليس للعقل فيها مجال ، وإنما تتلقى من السمع ، فإن العقل لا يمكنه أن يدرك بالتفصيل ما يجب ويجوز ويمتنع في حق الله تعالى ، فيكون تحكيم العقل في ذلك مخالفاً للعقل .

الثالث : أن الرجوع في ذلك إلى العقل مستلزم للاختلاف والتناقض ، فإن لكل واحد منهم عقلاً يرى وجوب الرجوع إليه كما هو الواقع في هؤلاء ، فتجد أحدهم يثبت ما ينفيه الآخر ، وربما يتناقض الواحد منهم فيثبت في مكان ما ينفيه ، أو ينفي نظيره في مكان آخر ، فليس لهم قانون مستقيم يرجعون إليه .

قال المؤلف رحمه الله في الفتوى الحموية : فيا ليت شعري بأي عقل يوزن الكتاب والسنة ؟! فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال : أو كلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد ﷺ لجدل هؤلاء .

ومن المعلوم أن تناقض الأقوال دليل على فسادها .

الرابع : أنهم إذا صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معنى زعموا أن العقل يوجبه ، فإنه يلزمهم في هذا المعنى نظير ما يلزمهم في المعنى الذي نفوه ، مع ارتكابهم تحريف الكتاب والسنة .

مثال ذلك : إذا قالوا المراد بيد الله عز وجل (القوة) دون حقيقة اليد ، لأن إثبات حقيقة اليد يستلزم التشبيه بالمخلوق الذي له يد .

فنقول لهم : يلزمكم في إثبات القوة نظير ما يلزمكم في إثبات اليد الحقيقية ، لأن للمخلوقات قوة ، فإثبات القوة لله تعالى يستلزم التشبيه على قاعدتكم .

ومثال آخر : إذا قالوا المراد بمحبة الله تعالى إرادة ثواب المحبوب ، أو الثواب نفسه ، دون حقيقة المحبة ، لأن إثبات حقيقة المحبة يستلزم التشبيه .

فنقول لهم : إذا فسرتم المحبة بالإرادة لزمكم في إثبات الإرادة نظير ما يلزمكم في إثبات المحبة ، لأن للمخلوق إرادة ، فإثبات الإرادة لله تعالى يستلزم التشبيه على قاعدتكم ، وإذا فسرتموها بالثواب ، فالثواب مخلوق مفعول لا يقوم إلا بخالق فاعل ، والفاعل لابد له من إرادة الفعل ، وإثبات الإرادة مستلزم للتشبيه على قاعدتكم .

ثم نقول : إثباتكم إرادة الثواب ، أو الثواب نفسه مستلزم لمحبة العمل المثاب عليه ، ولولا محبة العمل ما أثيب فاعله ، فصار تأويلكم مستلزماً لما نفيتم ، فإن أثبتموه على الوجه المماثل للمخلوق ففي التمثيل وقعتم ، وإن أثبتموه على الوجه المختص بالله واللائق به أصبتم ، ولزمكم إثبات جميع الصفات على هذا الوجه .

الخامس : أن قولهم فيما نفوه (إن إثباته يستلزم التشبيه) ممنوع لأن الاشتراك في الأسماء والصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات كما تقرر سابقاً ، ثم إنه منقوض بما أثبتوه من صفات الله ، فإنهم يثبتون لله تعالى الحياة ، والعلم ، والقدرة ،

والإرادة ، والكلام ، والسمع ، والبصر ، مع أن المخلوق متصف بذلك ، فإثباتهم هذه الصفات لله تعالى مع اتصاف المخلوق بها مستلزم للتشبيه على قاعدتهم .

فإن قالوا : إننا نثبت هذه الصفات لله تعالى على وجه يختص به ولا يشبه ما ثبت للمخلوق منها .

قلنا : هذا جواب حسن سديد ، فلماذا لا تقولون به فيما نفيتموه ، فتثبتوه لله على وجه يختص به ، ولا يشبه ما ثبت للمخلوق منه ؟!

فإن قالوا : ما أثبتناه فقد دل العقل على ثبوته فلزم إثباته .

قلنا : عن هذا ثلاثة أجوبة :

أحدها : أنه لا يصح الاعتماد على العقل في هذا الباب كما سبق .

الثاني : أنه يمكن إثبات ما نفيتموه بدليل عقلي يكون في بعض المواضع أوضح من أدلتكم فيما أثبتموه .

مثال ذلك (الرحمة) التي أثبتها الله تعالى لنفسه في قوله (وربك الغفور ذو الرحمة) وقوله (وهو الغفور الرحيم) فإنه يمكن إثباتها بالعقل كما دل عليها السمع ، فيقال : الإحسان إلى الخلق بما ينفعهم ويدفع عنهم الضرر يدل على الرحمة ، كدلالة التخصيص على الإرادة ، بل هو أبين وأوضح لظهوره لكل أحد .

الثالث : أن نقول : على فرض أن العقل لا يدل على ما نفيتموه ، فإن عدم دلالته عليه لا يستلزم انتفاء في نفس الأمر ، لأن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول ، إذ قد يثبت بدليل آخر ، فإذا قدرنا أن الدليل العقلي لا يثبته فإن الدليل السمعي قد أثبته ، وحينئذ يجب إثباته بالدليل القائم السالم عن المعارض المقاوم .

فإن قالوا : بل العقل يدل على انتفاء ذلك ، لأن إثباته يستلزم التشبيه ، والعقل يدل على انتفاء التشبيه .

قلنا : إن كان إثباته يستلزم التشبيه ، فإن إثبات ما أثبتموه يستلزم التشبيه أيضاً ، فإن منعتم ذلك لزمكم منعه فيما نفيتموه إذ لا فرق .

وحينئذ إما أن تقولوا بالإثبات في الجميع فتوافقوا السلف ، وإما أن تقولوا بالنفي في الجميع فتوافقوا المعتزلة ومن ضاهاهم ، وأما التفريق فتناقض ظاهر أ.هـ

١٤. المضاف لله قسمان :

١. أعيان تقوم بنفسها : وهنا تكون الإضافة من باب إضافة المخلوق إلى خالقه ، وهي على نوعين :

أ. إضافة خلق ،كما في قوله تعالى (إن أرضي واسعة) وقوله تعالى (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه).

ب. إضافة تشريف للمضاف ،كما في قوله تعالى (محمد رسول الله) و(وأنه لما قام عبدالله) و(ناقة الله) و(طهر بيتي) و(وروح منه) (١) .

٢. أوصاف ومعانٍ لا تقوم بنفسها ، وإنما تقوم بغيرها : وهنا تكون من باب إضافة الصفة للموصوف .

ومنه قوله تعالى (حتى يسمع كلام الله) .

١٥ . كل صفة كمال في المخلوق لا تستلزم نقصاً بوجه من الوجوه ، فالله أولى بها ، وكل صفة نقص في المخلوق فالخالق أولى بالتتره عنها .

قال ابن القيم في مفتاح دار السعادة : كل كمال ثبت للمخلوق غير مستلزم للنقص فخالقه ومعطيه إياه أحق بالاتصاف به ، وكل نقص في المخلوق فالخالق أحق بالتتره عنه ، كالكذب والظلم والسفه والعيب ، بل يجب تتريه الرب تعالى عن النقائص والعيوب مطلقاً ، وإن لم يتتره عنها بعض المخلوقين أ.هـ

وقال ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية بعد أن ذكر استدلال الإمام أحمد بالآيات الدالة على علو الله قال : ثم احتج – أي الإمام أحمد – بحجة أخرى من الأقيسة العقلية ، وقال : وجدنا كل شيء أسفل مذموماً ، قال الله تعالى (إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار) وقال (وقال الذين كفروا ربنا أرنا اللذين أضلانا من الجن والإنس نجعلهما تحت أقدامنا ليكونا من الأسفلين) وهذه الحجة من باب (قياس الأولى) وهو أن السفل مذموم في المخلوق حيث جعل الله أعداءه في أسفل سافلين وذلك مستقر في فطر العباد ، حتى إن أتباع المضلين طلبوا أن يجعلوهم تحت أقدامهم ليكونوا من الأسفلين ، وإذا كان هذا مما يتره عنه المخلوق ، ويوصف به المذموم المعيب من المخلوق ، فالرب تعالى أحق أن يتره ويقدس عن أن يكون في السفل ، أو يكون موصوفاً بالسفل ، هو أو شيء منه ، أو يدخل ذلك في صفاته بوجه من الوجوه ، بل هو العلي الأعلى بكل وجه أ.هـ

وقال أيضاً : ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى اليقين ، بل تناقضت أدلتهم ، وغلب عليهم بعد التناهي الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم ، أو تكافئها ، ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلاً ، أو شمولاً ، كما قال تعالى (ولله المثل الأعلى) مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه ، وهو ما كان كمالاً للموجود غير مستلزم للعدم ، فالواجب القديم أولى به ، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق المربوب المعلول المدبر فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره فهو أحق به منه ، وأن كل نقص وعيب في نفسه – وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات – فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى ، وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود ، وأما الأمور العدمية فالممكن المحدث بها أحق ونحو ذلك .

---

(١) والحق أن الروح تقوم بنفسها ، ولذا كان أصح الأقوال في رؤية النبي ﷺ للأنبياء في ليلة الإسراء والمعراج ، أنه رأى أرواحهم ، حيث ورد أنه صلى بهم في بيت المقدس ، ثم رآهم في السماء ، فيحمل ذلك على الروح ، المتنقلة بسرعة ، والله أعلم .

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب كما استعمل نحوها الإمام أحمد ومن قبله وبعده من أئمة أهل الإسلام ، وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد ونحو ذلك أ.هـ

وهذه القاعدة مسلمة في جزء منها ، دون الاخر ، فكل نقص فالله منزه عنه مطلقاً ، سواء اتصف به المخلوق أو لا ، وأما كل كمال ثبت للمخلوق فالخالق أولى به ، فلا يسلم به ، ويمكن أن يشكل على هذه القاعدة (العقل) فهو بالنسبة للمخلوق كمال ، ولا يمكن أن نثبت هذه الصفة لله .

وما ذكره ابن تيمية عن الأئمة ، كالإمام أحمد فإنما هو في دفع النقائص ، والله أعلم .

وذهب بعض العلماء إلى أن هذه القاعدة يؤخذ بها في المجادلات ، والمناظرات ، ولا يعني إثبات صفات جديدة بهذه القاعدة ، وإنما هو من باب التدليل العقلي لصفات ثابتة ، والله أعلم .

قواعد مشتركة بين الأسماء والصفات :

١. أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية .

فلا نثبت له اسم ، ولا صفة إلا بدليل .

قال الإمام أحمد : لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه في كتابه ، أو وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن والحديث .

قال الشيخ محمد بن إبراهيم : وهذا الذي قال الإمام أحمد هو الذي عليه جميع الأئمة من أهل السنة .

وقال ابن تيمية : ومن تأمل نصوص الكتاب والسنة وجدها في غاية الإحكام والإتقان ، وأنها مشتملة على التقديس لله عن كل نقص ، والإثبات لكل كمال ، وأنه تعالى ليس له كمال يُنتظر بحيث يكون قبله ناقصاً .

وقال ابن القيم في التعليق على حديث (اللهم إني أسألك بكل اسم هو لك ....سميت به نفسك) : فالحديث صريح في أن أسماءه ليست من فعل الآدميين وتسمياتهم .

وأهل السنة عندهم أن الله لا يسمى إلا بما سمى به نفسه ، وأما المتكلمون فلا يقتصرون على ذلك .

قال ابن تيمية : والناس متنازعون ، هل يسمى الله بما صح معناه في اللغة والعقل والشرع وإن لم يرد بإطلاقه نص ولا إجماع ، أم لا يطلق إلا ما أطلق نصاً أو إجماعاً على قولين مشهورين :

١. فعامة النظار– أي أهل الكلام – يطلقون ما لا نص في إطلاقه ولا إجماع ، كلفظ (القديم ، والذات) ونحو ذلك .

٢. ومن الناس من يفصل بين الأسماء التي يدعى بها ، وبين ما يخبر به عنه للحاجة ، فهو سبحانه إنما يدعى بالأسماء الحسنى كما قال (ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها) وأما إذا احتيج إلى الإخبار عنه ، مثل أن يقال : ليس هو بقديم ، ولا موجود ، ولا ذات قائمة بنفسها ، ونحو ذلك ، فقيل : بل هو سبحانه قديم ، موجود ، وهو ذات قائمة بنفسها . وقيل : ليس بشيء . فقيل : بل هو شيء ، فهذا سائغ ، وإن كان لا يدعى بمثل هذه الأسماء التي ليس فيها ما يدل على المدح أ.هـ

٢. كل ما لم يسأل عنه السلف في باب الأسماء والصفات فالسؤال عنه من البدع .

قال شيخنا : ولا تسألوا عما لم يسأله السلف ، فإن هذا من التنطع ، والتكلف ، والابتداع في دين الله ، وإني أقول لكم : إن الإنسان كلما تعمق في هذه الأمور فأخشى أن ينقص في قلبه من إجلال الله ، وعظمته بقدر ما حصل من هذا التعمق في البحث في هذه الأمور أ.هـ

وقد قيل لأبي العباس بن سريج صاحب الشافعي : ما التوحيد ؟ فقال : توحيد أهل العلم ، وجماعة المسلمين (أشهد ألا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله) وتوحيد أهل الباطل : الخوض في الأعراض ، والأجسام ، وإنما بعث النبي ﷺ بإبطال ذلك .

وقد نقل ابن تيمية عن القاضي أبي يعلى أنه قال : أجمع أهل السنة على تحريم التشاغل بتأويل آيات النصوص وأحاديثها ، وأن الواجب ابقائها على ظاهرها .

وقال الطحاوي : فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ، ولرسوله ﷺ ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه .

٣. باب الإخبار أوسع من باب الأسماء والصفات .

فباب الأسماء والصفات توقيفي ، وباب الإخبار غير توقيفي ، ولكن يشترط أن يكون معنى اللفظ المستعمل ليس بسيء .

فيجوز أن يخبر عن الله بأنه (شيء ، وذات ، وموجود) ونحو ذلك ، دون أن يسمى بها .

قال ابن القيم : ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي ، وما يطلق عليه في باب الإخبار لا يجب أن يكون توقيفياً ، كالشيء ، والموجود ، والقديم ، ونحو ذلك .

وقال أيضاً : لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيداً أن يشتق له منه اسم مطلق ، كما غلط فيه بعض المتأخرين فجعل من أسمائه الحسنى (المضل ، الفاتن ، الماكر) تعالى الله عن قوله ، فإن هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا أفعال مخصوصة معينة فلا يجوز أن يسمى بأسمائها .

ويقول ابن تيمية : وأما الإخبار عنه فلا يكون باسم سيء ، لكن قد يكون باسم حسن ، أو باسم ليس بسيء وإن لم يحكم بحسنه ، مثل اسم (شيء ، وذات ، وموجود – إذا أريد به الثابت ، وأما إذا أريد به الموجود عند الشدائد فهو من الأسماء الحسنى – وكذلك المريد ، والمتكلم) فإن الإرادة ، والكلام تنقسم إلى محمود ، ومذموم ، فليس ذلك من الأسماء الحسنى ، بخلاف الحكيم ، والرحيم ، والصادق ، ونحو ذلك ، فإن ذلك لا يكون إلا محمودًا .

٤. الأسماء والصفات في إثباتها ونفيها على ثلاثة أقسام :

١. ما ورد إثباته في الكتاب أو السنة . وهذا يجب إثباته .

٢. ما ورد نفيه في الكتاب أو السنة . وهذا يجب فيه أمران :

أ. نفيه .

ب. إثبات كمال ضده ، إذ ليس في صفات الله نفي محض .

٣. ما لم يرد في الكتاب أو السنة إثباته ولا نفيه . وهذا يجب فيه أمران :

أ. التوقف في اللفظ ، فلا يثبت ولا ينفى ، ما لم يتضمن نقصاً فينفى .

ب. الاستفصال في المعنى المراد ، فإن كان حقاً يليق بالله أثبتناه ، وإن كان باطلاً ، أو يستلزم باطلاً نفيناه ، مع الإشارة إلى استعمال الألفاظ الشرعية الدالة على ذلك بدلاً من اللفظ المجمل الحادث .

ومن ذلك لفظ (الجهة ، والحيز ، والجسم) .

قال ابن تيمية : والمقصود هنا أن الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة ، لما فيها من لبس الحق بالباطل ، مع ما تُوقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة ، بخلاف الألفاظ المأثورة ، والألفاظ التي بينت معانيها ، فإن ما كان مأثوراً حصلت به الألفة ، وما كان معروفاً حصلت به المعرفة .

وقال ابن تيمية أيضاً : فالواجب أن ينظر في هذا الباب فما أثبته الله ورسوله أثبتناه ، وما نفاه الله ورسوله نفيناه ، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي ، فنثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني ، وننفي ما نفته النصوص من الألفاظ والمعاني .

وأما الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين مثل لفظ (الجسم ، والجوهر ، والمتحيز ، والجهة) ونحو ذلك فلا تطلق نفياً ولا إثباتاً حتى ينظر في مقصود قائلها ، فإن كان قد أراد بالنفي والإثبات معنى صحيحاً موافقاً لما أخبر به الرسول صوب

المعنى الذي قصده بلفظه ، ولكن ينبغي أن يعبر عنه بألفاظ النصوص ، لا يعدل إلى هذه الألفاظ المبتدعة المجملة إلا عند الحاجة ، مع قرائن تبين المراد بها والحاجة ، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ، وأما إن أريد بها معنى باطل نفى ذلك المعنى .

٥. الأسماء والصفات الواردة في الكتاب والسنة أقسام :

أ. ما ورد بلفظ الاسم على وجه التسمي به :

كالعزيز ، والحكيم ، والغفور ، فهذا القسم يسمى به الرب ، ويوصف به ، ويشتق له منه فعل ، ويثبت له منه مصدر .

فمثلاً لفظ (العزيز) يسمى بالعزيز ، ويوصف بالعزة .

ب. ما ورد بلفظ الاسم على وجه الإضافة :

فهذا يطلق على الله بلفظ الإضافة ، ولفظ الفعل ، ولا يشتق له منه اسم .

مثل قوله تعالى (يخادعون الله وهو خادعهم) فيجوز أن يقول : الله خادع المنافقين ، ويخدع من خدعه ، ونحو ذلـــك ، ولا يجوز أن نعد من أسمائه الخادع ، لعدم وروده ، ولأن إطلاق الخادع يحتمل الذم والمدح فلا يجوز إطلاقه في حق الله .

ج. ما ورد بلفظ الفعل فقط :

كالكيد ، والمكر ، فهذا لا يطلق على الله إلا بلفظ الفعل ، كقوله سبحانه وتعالى (إنهم يكيدون كيداً وأكيد كيداً) وقوله (ومكروا ومكر الله) ولا يجوز أن يعد من أسمائه سبحانه الكائد ، والماكر لما تقدم ، وإنما جاز وصف الرب بالخداع والمكر والكيد في الآيات المشار إليها ، لأنه في مقابل خداع أعدائه وكيدهم ومعاملتهم بمثل ما فعلوا .

قال ابن القيم : الفعل أوسع من الاسم ، ولهذا أطلق على نفسه أفعالاً لم يتسم منها بأسماء الفاعل ، كأراد ، وشاء ، وأحدث ، و لم يسم بـــ(المريد ، والمشيء ، والمحدث) كما لم يسم نفسه بـــ(الصانع ، والفاعل ، والمتقن) وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه ، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء ، وقد أخطأ أقبح خطأ من اشتق له من كل فعل اسماً ، وبلغ بأسمائه زيادة على الألف ، فسماه : الماكر ، والخادع ، والفاتن ، والكائد ، ونحو ذلك ، وكذلك باب الإخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به ، فإنه يخبر عنه بأنه (شيء ، وموجود ، ومذكور ، ومعلوم ، ومراد) ولا يسمى بذلك .

٦. الأسماء والصفات تشترك في أمرين :

أ. جواز الاستعاذة بهما :

فيجوز قول : أعوذ بالله ، وبالرحمن ، وبالخالق ....

بوب البخاري في صحيحه : باب السؤال بأسماء الله تعالى ، والاستعاذة بها .

ويجوز قول : أعوذ بوجه الله ، وبرحمة الله ....

وفي صحيح مسلم مرفوعاً : أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك .

ب. جواز الحلف بهما :

فيجوز قول : والله ، والرحمن ، ورب العالمين ....

ويجوز قول : وعزة الله ، وجلال الله ، ورحمة الله .... وبوب البخاري : باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته[(١)] .

وتختلف الأسماء عن الصفات في أمرين :

١. التعبيد : فيجوز تعبيد الاسم للأسماء فيقال : عبد الرحمن ، وعبد الجليل ، عبد القدوس ....

ولا يجوز تعبيد الاسم للصفات فلا يقال : عبد الرحمة ، عبد القوة ، عبد العزة ....

٢. الدعاء : فيجوز دعاء الأسماء فيقال : يا لله ، يا جواد ، يا قوي ....

ولا يجوز دعاء الصفات كأن يقال : يا رحمة الله ، يا قوة الله ، يا جود الله ....

قال ابن باز : لا ينبغي دعاء صفات الله ، فلا يقال : يا وجه الله ، أو يا علم الله افعل كذا ، وإنما يُدعى الله بأسمائه وصفاته ، فيقال : يا رحمن . فالصفات يتوسل بها ، ولا تدعى ، وأقر شيخ الإسلام الإجماع على ذلك أ.هـ

٧. من أدب الدعاء أن يتوسل بالاسم أو الصفة المناسبة لمطلوبه .

فيقول : يا رحمن ارحمني ، يا غفور اغفر لي ....

وليس من الحسن أن يقول : اللهم أهلك الظالمين يا غفور يا رحيم ، أو اللهم ارحمني يا شديد العقاب .

قال ابن القيم : كما تقول (اغفر لي ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم) ولا يحسن : إنك أنت السميع البصير ، فهو راجع إلى المتوسل إليه بأسمائه وصفاته أ.هـ

ولكن هناك بعض الأسماء يدعى بها في كل موضع دعاء ، وهي الأسماء العامة مثل (الله ، والرب) وأكثر دعاء الأنبياء في القرآن على اختلاف مطالبهم مصدَّر باسم الرب .

ومن لطيف ما ذكر ابن القيم أن بعض العرب سمع قارئاً يقرأ (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله) (والله غفور رحيم) قال : ليس هذا بكلام الله !

فقال القارىء : أتكذب بكلام الله تعالى ؟

فقال : لا ، ولكن ليس هذا بكلام الله تعالى .

فعاد إلى حفظه وقرأ (والله عزيز حكيم) .

---

(١) أما الصفات الخبرية ففيها خلاف .

فقال الأعرابي : صدقت : عز فحكم فقطع ، ولو غفر ورحم لما قطع .

ثم قال ابن القيم : ولهذا إذا ختمت آية الرحمة باسم عذاب ، أو بالعكس ظهر تنافر الكلام ، وعدم انتظامه ، ولو كانت هذه الأسماء أعلاماً محضة لا معنى لها لم يكن فرق بين ختم الآية بهذا أو بهذا .

وبهذا يكون هذا الجمع قد اكتمل ، أسأل الله العظيم أن ينفع به ، وأن يرزقنا الإخلاص في كل قول ، وعمل ، والله أعلم ، وصل اللهم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

....